

اسم المقال: مشروعية إجراءات الإعلان الإلكتروني في الدعاوى الجزائية دراسة تحليلية

اسم الكاتب: منى سالم الوسمي

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8720>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 07:24 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>



جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية

المجلد 21، العدد 4
جمادي الثاني 1446 هـ / ديسمبر 2024م



المجلد 21، العدد 4

جمادي الثاني 1446 هـ / ديسمبر 2024م

التقديم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

مشروعية إجراءات الإعلان الإلكتروني في دعاوى الجزائية دراسة تحليلية

منى سالم الوسمي⁽¹⁾

تاريخ القبول: 2024-11-11

تاريخ الاستلام: 2024-08-08

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى توضيح فعالية تكييف قانون الإجراءات الجنائية مع الواقع الرقمي ومناقشة حالات التبليغ أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة في العمل الإجرائي الإلكتروني، وما قد يؤدي إلى بطلان الإجراءات الجزائية المعتمدة على الوسائل التكنولوجية. كما ناقشت الدراسة حالات البطلان نتيجة لعيوب قد تصيب أحد شروط العمل الإجرائي الإلكتروني الأساسية، مؤكدة على ضرورة تحقيق التوازن بين مصلحة السلطات العامة ومصالح الأفراد لضمان سير العدالة بشكل صحيح.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي لتحليل النصوص القانونية واستقراء آثار التبليغ بوسائل التقنية الحديثة. وكان من أهم النتائج أن الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم الجنائية ليست فعالة دائماً، وقد تنشأ صعوبات في إثبات الجريمة، مما يعرض المتهم لفقدان حقوقه الدستورية

الكلمات الدالة: الإجراءات الجنائية، التبليغ، الإعلان، وسائل التقنية الحديثة، العمل الإجرائي الإلكتروني، المصلحة العامة، مصالح الأفراد، العدالة، الدستور

(1) كلية القانون - جامعة الشارقة (الشارقة - الإمارات العربية المتحدة)

المقدمة:

مع التطور الذي شهده العالم في مجال تكنولوجيا الثورة المعلوماتية استبدلت دولة الإمارات العربية المتحدة الإجراءات الجزائية التقليدية إلى وسائل تكنولوجية حديثة عبر المعاملات الرقمية والتقنية والبريد الإلكتروني والرسائل النصية والاتصالات عن طريق لغة الحاسوب وشبكات الإنترنت واستخدمت أجهزة وتقنيات متطورة لتحقيق رؤيتها المستقبلية في الإجراءات الجزائية، واستحدثت في حكوماتها استخدام التكنولوجيا المتطورة بالحكومة الإلكترونية

واستُخدمت تقنية الاتصال عن بعد في إجراءات التحقيق الجنائي وإجراءات التقاضي والمحاكمة، وعملت الدولة على استخدام تلك التقنية مع المتهم أو المجني عليه أو الشاهد أو المحامي أو الخبير أو المترجم أو المدعي بالحق المدني أو المسؤول عن الحق المدني كوسيلة أو آلية حديثة لمباشرة الإجراءات الجزائية من التحقيق والمحاكمة، ومع التطور الفكري والتكنولوجي والذي انعكس بصورة إيجابية على الدولة بدأت بالحكومة الذكية الإلكترونية وسارت بسنّ التشريعات (تركي، 2019) وتعديل المرسوم بقانون اتحادي بشأن الإجراءات الجزائية رقم 38 لسنة 2022 بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) سنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2022 عدل المواد 107، 308، 350، 362، 369، وذلك بهدف توفير نظام قضائي إلكتروني عادل والانتقال بخدمات النيابة العامة والعدالة الجنائية إلى استغلال مستحدثات العصر من الوسائل والتقنيات الحديثة لتحقيق العدالة الناجزة؟ ومباشرة إجراءات التحقيق الابتدائي عن بعد

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في تحديد مدى فعالية تكيف قانون الإجراءات الجنائية مع الواقع الرقمي وتحديات المستقبل نظراً لتقدم الأحكام ذات الصلة في قانون الإجراءات الجنائية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يتضح من مقارنة الإجراءات الجزائية الإلكترونية بالإجراءات التقليدية في قانون الإجراءات الجزائية، إضافة إلى الأهمية التالية:

1. تحديد اتجاهات التحول الرقمي في التحقيق السابق للمحاكمة في مجال الإثبات من منظور زيادة فاعليته في رقمنة المجتمع ومراعاة ضرورة ضمان حقوق الفرد ومصالحه المشروعة، وخصائصهم العامة؟
2. رغم أن الدستور كفل احترام حريات الأفراد، بيد أن الإكراه والمساس بالحريات الشخصية قد يكون مطلوباً في هذه الإجراءات حتى يتحقق التقيد بالقانون والامتثال

به، ويبدو ذلك فيما تملكه سلطة التحقيق من أوامر الضبط والإحضار، والقبض والتفتيش، والحبس الاحتياطي، وتحليف الشهود والخبراء اليمين، ومعاينة الشاهد لعدم الإدلاء بشهادته أو لعدم حلفه اليمين.

إشكالية الدراسة:

عند النظر في مسألة التقنيات الرقمية الحديثة في المرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الجزائية المعدل بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023 ووفقاً لسياسة العمل في تطبيق قانون الإجراءات الجزائية، وتشغيل الأنظمة الآلية بالنظر في ما تم تقديمه بالفعل من استخدام الإعلانات الإلكترونية أو النشر الإلكتروني أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية في تبليغ المتهم وتوجيه إخطار حضوره للتحقيق دون التأكد من وصول التبليغ إلى المتهم عكس ما كان متبع في الإجراءات الجزائية التقليدية ولكن هل يتواءم؟ ذلك مع تبليغ الأحكام والقرارات الجزائية مما يطرح لنا إشكالية عدم توازن إجراءات التبليغ بالوسائل الإلكترونية التقنية مع ضمانات حق المتهم في تلقي إخطار التبليغ بالاتهام ونحاول طرح الإشكالية من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما مدى تطبيق دستورية الإجراءات الجزائية الخاصة بالإشعارات والإعلانات الإلكترونية في المرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الجزائية المعدل بالمرسوم بقانون اتحادي رقم (45) لسنة 2023؟
2. ما الضمانات التي وضعها المشرع الاتحادي في القانون لتكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجهة؟ إليه بالاتهام؟
3. ما الضمانات التي تكفل سلامة إجراءات التحقيق؟

أهداف الدراسة:

ينتجى الهدف الرئيس للدراسة في توضيح مدى فعالية تكييف قانون الإجراءات الجنائية مع الواقع الرقمي والخدمات الإلكترونية الخاصة بالإشعارات وإعلانات التبليغ الإلكترونية الموجه إليه بالاتهام، أو بحضور الجلسات ومواعيدها إضافة إلى الأهداف الفرعية التالية:

1. معرفة مدى تطبيق دستورية الإجراءات الجزائية الخاصة بالإشعارات والإعلانات الإلكترونية في المرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الجزائية من حيث وسائل التبليغ الإلكتروني والضمانات الكفيلة لتحقيق التبليغ فحواه، والوقوف على واقع الخدمات الإلكترونية في قطاع العدالة،

2. بيان الضمانات التي وضعها المشرع الاتحادي في القانون لتكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجهة؟ إليه بالاتهام، أو بحضور الجلسات ومواعيدها

3. توضيح سلامة إجراءات التحقيق والضمانات التي تكفلها

منهجية الدراسة:

عمدت الباحثة إلى الجمع بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي فيما يلي:

1. **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك من خلال شرح وتحليل النصوص القانونية ومحاولة التعرف إلى مواضع القصور في بعض النصوص أو التطبيقات العملية وما يترتب على ذلك من آثار لمعالجة الأخطاء للارتقاء بمستوى العمل لمصلحة العدالة وللتنمية المستدامة وحماية المجتمع وقمع وإصلاح كل الاضطرابات الاجتماعية والارتقاء برجل العدالة.

2. **المنهج الاستقرائي:** من خلال استقراء الآثار التي تتبع التبليغ بجميع جوانب الموضوع وذلك بتتبع الشروط والإجراءات القانونية التي يجب أن يجرى بها التبليغ أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة والطرق والكيفيات التي يجرى بها في الواقع العملي، وبيان مدى تحقق الهدف المنشود من اعتماد وسائل التقنية الحديثة في مجال الإجراءات الجنائية (العدالة الناجزة).

خطة الدراسة:

المبحث الأول: اتجاهات التحول الرقمي في تطبيق الإجراءات الجزائية في التشريعات الاتحادية

المطلب الأول: الإعلان الرقمي ورقمنة الإجراءات الجزائية

المطلب الثاني: إجراءات التبليغات الجزائية الرقمية

المبحث الثاني: دستورية الإجراءات الجزائية الخاصة بالإشعارات والتبليغ والإعلانات الإلكترونية

المطلب الأول: ضمانات تكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجهة إليه بالاتهام

المطلب الثاني: بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائي الرقمي.

المبحث الأول: اتجاهات التحول الرقمي في تطبيق الإجراءات الجزائية في التشريعات الاتحادية

تمهيد وتقسيم:

عملت الدولة على بناء مفاهيم ونماذج حكومية متجددة واعتمدت أدوات التغيير لتحقيق التحولات الكبرى، مستخدمة أحدث التكنولوجيا تقوم بتصميم سياسات مرنة لتعزيز تنافسية الدولة عالمياً وقد انعكست جهود التحول الرقمي على الارتقاء بجهاز العدالة في الاعتماد على الإشعارات والإعلانات بالمكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية أو الرسائل النصية الهاتفية على الهاتف المحمول، أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو ما يقوم مقامه من وسائل التقنية الحديثة مع التخلي عن المعاملات الورقية عن طريق استبدال المعاملات الإلكترونية الرقمية بها (أى بالمعاملات الورقية) (تركي، 2019)

ونظراً لأن التبليغ أو الإعلان إجراء من الإجراءات الجزائية ذات الأهمية في الدعوى الجزائية، الذي يؤثر في الأحكام القضائية التي يفترض أنها مبنية على أسس تكفل العدل في تطبيق الإجراءات الجزائية فقد تحول التبليغ من وسيلة تقليدية تتم عن طريق محضري المحكمة أو التحريات أو رجال الشرطة إلى وسيلة من الوسائل التقنية للتواصل مع المتهم واستخدامه واعتماده كوسيلة للتواصل (أحمد علي محمد السندي، عبدالله محمد ربابعة، 2019) إذ لا تستطيع المحكمة الجزائية النظر في الدعوى دون التحقق من اكتمال إجراءات تبليغ المتهم. ونوضح الإعلان الرقمي وحالات بطلان إجراءات التبليغ الجزائية الرقمية كما يلي:

المطلب الأول: الإعلان الرقمي ورقمنة الإجراءات الجزائية

المطلب الثاني: إجراءات التبليغات الجزائية الرقمية

المطلب الأول: الإعلان الرقمي ورقمنة الإجراءات الجزائية

قامت الدولة بإصلاح العدالة الجنائية عن طريق رقمنة الإجراءات الجزائية فاستخدمت التحقيق الجنائي مع المتهمين بتقنية الاتصال عن بعد وباشرت أجهزة النيابة العامة كافة إجراءاتها عن طريق وسائل التقنية وأصبح استخدام الرقمنة ضرورة لتطوير القواعد القانونية والإجراءات الجزائية بحيث تتلاءم مع تطورات العصر الرقمي والتكنولوجيا والتي يستغلها المجرمون؟ في ارتكاب الجرائم ومحاولاتهم المستمرة في الإفلات من العقاب (تركي، 2019)، ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- تعريف الرقمنة الإلكترونية:

يعرف مصطلح الرقمنة بأنه عملية تمثيل الأجسام، والصور، والملفات، أو الإشارات باستخدام مجموعة متقاطعة من نقاط منفصلة وهي عملية تحويل البيانات والمعلومات إلى شكل رقمي بحيث يمكن للأجهزة التكنولوجية الرقمية مثل أجهزة الحاسوب وأي ملحقات لها من الأجهزة التقنية الحديثة وكذلك آلات التصوير والمسجلات الصوت والصورة فهمها ومعالجتها وتخزينها والتعامل معها للحصول على المعلومات والبيانات (تركي، 2015)

بينما يشير مصطلح الإلكتروني إلى كيفية عمل الأجهزة التقنية أكثر من كونه صفة للبيانات التي تحتويها في أي تبادل أو تراسل أو تعاقد أو أي إجراء آخر يبرم أو ينفذ بشكل كلي أو جزئي بوسيلة إلكترونية وعليه يشمل المفهوم الإلكتروني كلا من المفهومين التناظري والرقمي ويضم كل الجهود التي تهدف إلى استخدام الأجهزة الإلكترونية والأجهزة التقنية الحديثة المختلفة أيما كان نوعها مثل أجهزة الكمبيوتر والاياد وغيرها وقارئات الميكروفيلم، وآلات الفيديو، وتشمل مواد إلكترونية ورقمية وتشمل عملية الرقمنة مسح المستندات والملفات التقليدية ضوئياً ومعالجتها بتنسيق وترتيب وتجهيزها بواسطة الموظفين العموميين المعنيين بهذه المهمة بعد تلقىهم التدريبات المناسبة بهدف جمع الأنشطة والأساليب والحلول التي تعزز التبادل غير الملموس بين الأنظمة الإجرائية التقليدية (تركي، 2015)

ثانياً- تعريف رقمنة الإجراءات الجزائية:

تعرف رقمنة الإجراءات الجزائية بأنها عملية التحول من الأساليب التقليدية المتبعة في الإجراءات الجزائية إلى نظم رقمية حديثة تعمل على حل المشاكل المعاصرة في الإجراءات الجزائية في ظل التوجه إلى الإدارة الإلكترونية للحكومات مما يعني تحويل ونقل الإجراءات الجزائية المادية التقليدية إلى صورة رقمية لاستخدامها لاحقاً بطريقة أكثر فاعلية على سبيل المثال، تنسيق الصور التي يتم الحصول عليها عن طريق أجهزة التعرف على الأحرف واستبدال الوسائط المادية التقليدية الملموسة ورقياً بتسجيل البيانات والمعلومات على أجهزة الكمبيوتر المتاحة في سلسلة من إجراءات المعالجة تحمل أكواد وأرقام وأحرف يتم إدراجها ضمن مستندات الدعوى الجزائية مما يسهل لأفراد جهاز العدالة من أعضاء النيابة العامة أو القاضي الجنائي الاضطلاع عليها (تركي، 2022)

إذن فإن الرقمنة هي عملية معالجة إجرائية تقوم على تحويل جميع الإجراءات والوثائق والطلبات المتعلقة بالإجراءات الجزائية إلى شكل رقمي وذلك من أجل تحقيق هدف إصلاح العدالة الجنائية بالاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة وكذلك من أجل مواكبة التقدم التكنولوجي والرقمي وبناء عليه يتم تحويل الوثائق والأوراق والإجراءات الجزائية التقليدية إلى وثائق وإجراءات جنائية رقمية، باستخدام برامج التعرف الضوئي على الأحرف والملفات وغيرها

من البرامج الأخرى بهدف تحسين وتنظيم العمل في جميع مراحل الدعوى الجزائية، وكذلك التنفيذ العقابي وغيرها من الإجراءات الجزائية (تركي، 2022)

ثالثاً- ماهية التبليغ أو الإعلان الرقمي في الإجراءات الجزائية:

يعرف التبليغ الإلكتروني أو الإعلان الرقمي بأنه وسيلة من وسائل التبليغ في الإجراءات الجزائية يشمل وسائل مكتوبة مثل الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول أو رسائل البريد الإلكتروني أو يشمل وسائل منطوقة مثل المكالمات الصوتية وغيرها وجميع هذه الوسائل الإلكترونية أو الأدوات التكنولوجية تتحكم في نتيجة التبليغ المدرجة في مستندات الدعوى الجزائية الإلكترونية والتي يطلع عليها القاضي الجنائي (عبدالسلام، 2024) كما يعرف التبليغ الإلكتروني أو الإعلان الرقمي بأنه إجراء يتم من خلال إعلام الخصم في الدعوى بأي إجراء قضائي يتم ضده باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة، دون الحاجة إلى الانتقال المادي والبحث عن مكان إقامة الشخص المعنن إليه فالإعلان الإلكتروني لا يختلف في جوهره عن الإعلان التقليدي، بل هو إعلان قانوني لبدء الخصومة، ويساهم في تقليل النزاعات القانونية المتعلقة بصحة التبليغ (أحمد علي محمد السندي، عبدالله محمد ربابعة، 2019)

ويقصد بالتبليغ الإلكتروني أو الإعلان الرقمي استخدام وسائل حديثة للتبليغ تتيح لأطراف الشكوى الجزائية التواصل وإعلامهم بمستجدات الإجراءات التي تم اتخاذها في الدعوى الجزائية رغم فعالية هذه الوسيلة الحديثة، إلا أنها لا تحل محل التبليغ التقليدي فالتبليغ أو الإعلان بصفة عامة هو إشعار استدعاء حضور موجهة إلى المتهم أو الشهود أو الشخص المطلوب استجوابه في التحقيق الجنائي أو تبليغ بموعد حضور جلسات قضائية وهو حجر الأساس لإنطلاق الدعوى الجزائية وهو الإجراء الذي يتخذ من أجل الإبلاغ والإعلام، ولا تتحقق الغاية من التبليغ إلا باستخدام وسائل معينة هذه الوسائل التي تطورت من وسائل تقليدية إلى وسائل تكنولوجية حديثة في ظل التطور الذي يشهده العالم بتحول معظم المعاملات من العالم الواقعي إلى العالم الافتراضي؛ إذ توفر هذه الآليات عناء الجهد والوقت (المطروشي، 2021) ويتلى في الجلسة قرار الإحالة ثم الأوراق المثبتة للإعلان المتهم الغائب، وتبدي النيابة العامة وباقي الخصوم أقوالهم وطلباتهم وتسمع المحكمة الشهود إذا لزم الأمر ثم تفصل في الدعوى وفقاً للمادة (202/ إجراءات جزائية)

رابعاً- أهمية إجراءات التبليغ في الدعوى الجزائية:

يعد التبليغ إجراء بالغ الأهمية في الدعوى الجزائية، حيث لا تستطيع المحكمة النظر في الدعوى دون التحقق من اكتمال إجراءات التبليغ. مع اعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، مثل الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول، والبريد الإلكتروني، أو

عن طريق الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية، تزداد كفاءة وسرعة عملية التبليغ؛ إذ تؤدي سلامة إجراءات التبليغ إلى سلامة العديد من الإجراءات الجوهرية في الدعوى الجزائية كما تؤدي إلى فعالية الكثير من المبادئ مثل ضمان حقوق الدفاع وتقريب القضاء من المتقاضى وتحقيق عدالة سريعة هذا العمل يربط الصلة بين العمل القضائي والمتقاضى، حتى وإن كان غائباً عن كافة الإجراءات. (المطروشى، 2021)

وترى الباحثة أنه رغم فعالية هذه الوسيلة الحديثة وسرعتها في الإجراء، إلا أنها لا تحل محل التبليغ التقليدي خاصة في حالة عدم استلام الشخص المطلوب استجوابه للتبليغ الإلكتروني لفقده وسيلة التقنية الحديثة التي تم إبلاغه بها مما ينتج عنه صدور حكم غيابي في حق المتهم.

المطلب الثاني: إجراءات التبليغات الجزائية الرقمية

جاء نص "المادة (9) الإعلان الإلكتروني الوارد بالدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية على أن يكون الإعلان الإلكتروني وفقاً لأي من الطرق الآتية: أ- عن طريق البريد الإلكتروني للمعلن إليه، إذا كان مثبتاً بحضور جمع الاستدلالات أو بالتحقيقات أو سبق للمعلن إليه الإبلاغ به في أي مرحلة من مراحل الدعوى الجزائية، أو عبر الرسائل النصية الهاتفية على الهاتف المحمول، أو الفاكس وفي هذه الحالة يجب حفظ ما يفيد إرسال البريد الإلكتروني أو الرسالة النصية أو الفاكس إلى المعلن إليه بملف الدعوى. ب- عن طريق المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية، وفي هذه الحالة يلتزم القائم بالإعلان بتحرير محضر يُثبت فيه مضمون المكالمة وساعتها وتاريخها وشخص مستلمها، ويكون لهذا المحضر حجيته في الإثبات. ج- بأي وسيلة أخرى من وسائل التقنية الحديثة التي يصدر بتحديد قرار من وزير العدل" (قرار 259، 2019) فالتبليغ أو الإعلان عن طريق وسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائي الرقمي هو نقطة انطلاق آجال الطعن، إذ للطعن في الأحكام والقرارات آجال حددها القانون لا يبدأ سريانها إلا من تاريخ التبليغ ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- وسائل التبليغ الجزائي أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة:

وسائل التبليغ والإعلان الرقمية هي وسائل وأدوات تعتمد على الكتابة في التبليغ مثل الرسائل النصية المرسلة عبر الهواتف النقالة (SMS) أو رسائل البريد الإلكتروني (E-mail) أو الوسائل المكتوبة في التطبيقات الإلكترونية مثل إشعارات النظام الإلكتروني. ويمكن توضيحها كما يلي:

1. الرسائل النصية (SMS)

يعد الهاتف المحمول من أهم وسائل الاتصال العالمية، حيث يمكن للمستخدمين التواصل من خلاله عبر الأقمار الصناعية. يمكن للأفراد إرسال واستقبال الرسائل والمكالمات الصوتية، وقد تطورت الهواتف المحمولة بسرعة لتصبح أجهزة ذكية توفر كمًا هائلًا من البيانات والمعلومات وإمكانية التصفح عبر الإنترنت والتطبيقات الذكية. تتميز الرسائل النصية القصيرة (SMS) بأنها وسيلة اتصال سهلة وفعالة ومنخفضة التكلفة مقارنة بالمكالمات الصوتية، وتستخدم كوسيلة إعلامية وإعلانية من قبل الشركات (البدرات، 2022).

تعتمد وزارة العدل على الرسائل النصية لتبليغ حضور الجلسات القضائية أو جلسات سماع لقضاة التحقيق والنيابة العامة كما هو منصوص عليه في المادة (9) من الدليل الإجرائي لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية. يتم تنفيذ هذه العملية بالتعاون مع بريد الإمارات لتوزيع التكاليف بالحضور والتبليغات في المادة الجزائية عبر الأرضية الرقمية (قرار 259، 2019).

2. البريد الإلكتروني:

يعد البريد الإلكتروني من أهم تقنيات الاتصال عن بعد؛ إذ يمكن إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية، الصور والملفات بسرعة وكفاءة ويتم إرسال الرسائل إلى عنوان البريد الإلكتروني للمستقبل بدلاً من العنوان البريدي العادي. يتميز البريد الإلكتروني بسرعه، قلة تكلفته، وسهولة استخدامه يتيح البريد الإلكتروني تبادل الرسائل الإلكترونية بين الأفراد أو المجموعات. لتحقيق الغرض المطلوب من البريد الإلكتروني في التبليغات القضائية، يجب منحه القيمة القانونية من خلال تضمين التوقيع الإلكتروني، مما يعزز مصداقيته وحججه القانونية. تشريعات دولة الإمارات العربية المتحدة تؤكد على ضرورة توثيق البريد الإلكتروني (ابراهيم، 2010)

ثانياً- طرق التبليغ الجزائي أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة:

يتنوع التبليغ من حيث الجهة التي تتولاه إلى تبليغ رسمي وتبليغ غير رسمي، ومن حيث الكيفية التي يتم بها إلى تبليغ تلقائي وتبليغ بناء على طلب فمن حيث الجهة التي تتولاه فرق قانون الإجراءات الجزائية بين التبليغ الرسمي والتبليغ غير الرسمي بينما في قانون الإجراءات المدنية يباشر التبليغ بناء على طلب المستفيد من الحكم أو ممثله القانوني أو الاتفاقي، ونوضح ذلك كما يلي:

1. التبليغ الرسمي بوسائل التقنية الحديثة

عن طريق النيابة العامة : قبل بدء ومباشرة التحقيق الجنائي وفقاً للمواد (65، 66 / إجراءات جزائية) تقوم النيابة العامة بتبليغ المتهم إذ يتولى كاتب النيابة العامة المختص قبل تاريخ جلسة التحقيق إعلان وتبليغ بالحضور من سيتم استجوابه أو سؤاله إلكترونياً بتاريخ وساعة التحقيق عن بعد وفقاً (5/ القرار الوزاري 259 لسنة 2019) (قرار 259، 2019) كما تقوم النيابة العامة بتبليغ المتهم المكاتبات والرسائل والبرقيات وما في حكمها المضبوطة أو المرسله إليه أو تعطى إليه صورة منها في أقرب وقت إلا إذا كان في ذلك إضرار بسير التحقيق وفقاً للمادة (77/ إجراءات جزائية) كما تقوم النيابة العامة بتبليغ الأمر الجزائي للمتهم حيث يبلغ المتهم بالأمر الجزائي بكافة الوسائل القانونية حيث يبلغ بتاريخ الجلسة ويحرر ذلك في محضر (إجراءات 45، 2023)

كما تعلن النيابة العامة المتهم في جرائم الجنح إذا لم يكن حاضراً باقتراح التسوية الجزائية، وفقاً لطرق وإجراءات الإعلان المنصوص عليها في هذا القانون، ويشار في الإعلان بحقه في الاستعانة بمحام قبل أن يوافق على اقتراح النيابة العامة وعلى المتهم أن يبدي رأيه في الاقتراح بالقبول أو الرفض خلال مدة لا تزيد على (5) خمسة أيام عمل من تاريخ عرضه عليه أو من تاريخ إعلانه بحسب الأحوال، ويعتبر عدم الرد رفضاً للتسوية وفقاً للمادة (363/ إجراءات جزائية) كما تقوم النيابة العامة بإعلان المتهم المقيم خارج الدولة بأمر الإحالة وأمر التكليف بالحضور بمحل إقامته إن كان معلوماً، وذلك قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى بشهر على الأقل، فإذا لم يحضر بعد إعلانه أو تعذر تنفيذ الإعلان يجوز الحكم في غيبته وفقاً للمادة (201/ إجراءات جزائية)

عن طريق المحكمة الجزائية أثناء مباشرة جلسات المحاكمة والذي عرفه المشرع في المادة (128) إعلان الشهود غير المدرجين في القائمة يعلن كل من الخصوم شهوده الذين لم تدرجه النيابة العامة في القائمة بالحضور بواسطة مندوب الإعلان على نفقته. وهو التبليغ الذي يتم بموجب محضر يعده المحضر القضائي، وأنه يجب أن يتضمن البيانات الأساسية عن المحضر الذي يتولى عملية التبليغ وكذلك البيانات المحددة لهوية طالب التبليغ إضافة إلى البيانات المتعلقة بالشخص الذي تلقى التبليغ، وقد يكون التبليغ من قبل المحكمة الجزائية لتعيين خبراء وفقاً للمادة (181/ إجراءات جزائية) للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناءً على طلب الخصوم أن تعين خبيراً أو أكثر في الدعوى وإذا تطلب الأمر تعيين لجنة من الخبراء وجب أن يكون عددهم وتراً، للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بإعلان الخبراء لمناقشتهم فيما ورد في التقارير المقدمة منهم في التحقيق الابتدائي أو أمام المحكمة وعليها إجراء ذلك إذا طلبه الخصوم (إجراءات 45، 2023) تختص محكمة الجنح بوضع القواعد المنظمة لعمل محكمة اليوم الواحد بمحكمة الجنح وتحديد اختصاصاتها وإعلان الخصوم

ونظم جلساتها وغير ذلك من الإجراءات وفقاً للمادة (140/إجراءات جزائية) إذا أُحيلت الدعوى إلى إحدى المحاكم الجزائية كلفت النيابة العامة المتهم بالحضور أمام المحكمة المختصة المبينة بأمر الإحالة وفقاً للمادة (157/إجراءات جزائية)

أو يكون التبليغ عن طريق المحكمة الجزائية بعد صدور الحكم القضائي قد يصدر الحكم الجزائي غيابياً بتوجيه اتهام ما على متهم في دعوى جزائية لم يثبت في أوراق الدعوى توصله الحكم يتعين على الجهات القضائية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتبليغه للمعني به، سواء كان المحكوم له أو المحكوم عليه، هذا يفعل مبدأً لمواجهة وقد يمكن تبليغ طرفي الدعوى الجزائية من تحضير أنفسهم وملفاتهم للدفاع عن حقوقهم وتقديم طلباتهم ودفاعاتهم، وبعد التبليغ إجراءً أساسياً لا يمكن للحكم أن يدخل حيز التنفيذ بدونه، وتأخير التبليغ يمكن أن يعيق إجراءات التقاضي وينتهك حقوق الإنسان، مما قد يؤدي إلى تقادم الدعوى أو العقوبة، فتضيع الحقوق ويفلت المحكوم عليه من العقاب، مما يمس بمصداقية القضاء (عبدالسلام، 2024) ويتم إرسال صورة القرار أو الحكم النهائي بالحبس إلى النيابة العامة المؤسسة العقابية قيد تنفيذ العقوبة ويقوم رئيس المؤسسة العقابية بإشعار المحكوم عليه ويوقع على وصل الإخطار قبل إرجاعه إلى النيابة العامة، وتحسب مدة الحبس المحكوم بها ابتداءً من يوم البدء في الحبس الاحتياطي (إجراءات 45، 2023)

2. التبليغ الرسمي بالطرق التقليدية:

يتم التبليغ الرسمي بالطرق التقليدية بالتوجه شخصياً إلى الشخص المطلوب استجوابه أو تبليغه بالحضور فيستلم المطلوب تبليغه نسخة من الأمر أو الحكم أو القرار إذا كان المطلوب تبليغه شخصاً طبيعياً؛ إذ يستلم السند المبلغ به ويشهد على ذلك المحضر القضائي وإذا كان المطلوب تبليغه شخصاً معنوياً يخضع للقانون الخاص، فيعتبر التبليغ رسمياً بالنسبة إليه إذا سلم التبليغ إلى ممثله القانوني أو لأي شخص تم تعيينه لهذا الغرض (طارق، 2023). ولم يرد تعريف للتبليغ الرسمي في التشريعات الاتحادية ولكن الإجراءات المتبعة في جميع الإدارات الحكومية بالتعامل مع شركات التوصيل مثل زاجل، أرامكس وغيرها

3. التبليغ غير الرسمي:

التبليغ غير الرسمي العادي أسنده المشرع إلى العديد من الهيئات والأشخاص العامة والخاصة منها جهات الضبط والنيابة في المحاكم والإدارات العامة والهيئات بالدولة (طارق، 2023)،

4. التبليغ التلقائي:

يقصد بالتبليغ التلقائي التبليغ الذي يتم دون الحاجة إلى وجود طلب، ومن أمثلته تبليغ الطعون إلى النيابة العامة كالطعن بالمعارضة، تبليغ المتهم الحاضر بالاستئناف المرفوع

من النائب العام بناء على تقرير بجلسة وهناك تبليغ الأحكام الصادرة في قضايا الأسرة إلى النيابة العامة تبليغ بعض الإجراءات الخاصة بقضايا الأسرة إلى جهات معينة خلال آجال محددة (أحمد علي محمد السندي، عبدالله محمد ربابعة ، 2019)

5. طرق الإعلان بأمر التكليف بالحضور:

يتم إعلان أمر التكليف بالحضور بالمكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية أو الرسائل على الهاتف المحمول، أو التطبيقات الذكية، أو البريد الإلكتروني أو أي وسيلة من وسائل التقنية الأخرى أو لشخص المتهم أينما وجد في محل إقامته أو محل عمله، فإذا لم يبلغ الإعلان بسبب يرجع إلى المتهم أو رفض استلامه، يُعد ذلك تبليغاً لشخصه وإذا لم يجد القائم بالإعلان المتهم المطلوب إعلانه في محل إقامته أن يبلغ أو يسلم الإعلان إلى أي من الساكنين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار أو العاملين في خدمته ويجب على القائم بالإعلان التأكد من شخص المبلغ أو المستلم للإعلان، بحيث يدل ظاهره على أنه أتم (18) الثامنة عشرة من عمره، وليس له أو لمن يمثله مصلحة ظاهرة تتعارض مع مصلحة المتهم وفي حالة الإعلان بوسائل الاتصال بالتقنيات الحديثة يجب على القائم بالإعلان التأكد من أن هذه الوسيلة أياً كانت خاصة بالمتهم، كما يلتزم في حالة الإعلان بالمكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية بتحرير محضر يثبت فيه مضمون المكالمات وساعاتها وتاريخها وشخص المبلغ ويكون لهذا المحضر حجيته في الإثبات ويرفق بالدعوى وإذا تعذر إعلان المتهم يسلم الإعلان لمركز الشرطة الذي يتبعه آخر محل كان يقيم المتهم فيه ويعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة كآخر محل إقامة للمتهم ما لم يثبت خلاف ذلك حيث يجوز في الجرح والمخالفات أن يكون الإعلان بوساطة أحد أفراد السلطة العامة وفقاً للمادة (160/ إجراءات جزائية)

وترى الباحثة أن استخدام التقنية الإلكترونية في الإجراءات الجزائية قد يكون مفيداً في توفير الوقت إلا أن الاعتماد عليه في مصير شخص متهم قد يغير أحداث القضية ويعرض أشخاص إلى المساءلة القانونية لمجرد خطأ في البريد الإلكتروني أو خطأ في رقم الهاتف المحمول المقيد بملف الدعوى وهو الأمر الذي يختلف عند استخدام الوسائل التقليدية في الإجراءات الجزائية حيث يقيد الموظف المختص الرقم المقيد بالشكوى ومحضر التحقيق الابتدائي على نموذج الإعلان قبل تسليمه للجهة المعنية بإرسال الإعلان والتأكد على مطابقة الرقم

المبحث الثاني: مدى دستورية الإجراءات الجزائية الخاصة بالإشعارات والتبليغ والإعلانات الإلكترونية

تمهيد وتقسيم

إن وجود قضاء عادل يصدر الأحكام بحق من يتعدى على غيره لتحقيق الغاية المرجوة من المحافظة على النظام العام وحفظ الحقوق من أهم مقومات دولة القانون، يجب أن تكون الأحكام مبنية على أسس تكفل العدل في تطبيق الإجراءات الجزائية حيث يعتبر جهاز القضاء مرفقاً حيويّاً وأساسياً في الدولة، حيث يسهم في تحقيق العدل وحمايته، وإرساء قواعد الأمن والاستقرار نظراً لأهمية جهاز العدالة تسعى الدول إلى تطويره من خلال اعتماد منظومة المعلومات والتواصل عبر الإنترنت وفرض العمل الإلكتروني في التحقيق الجنائي والتناضي والمحاکمات فقد أتاحت هذه التكنولوجيا مباشرة الإجراءات الجزائية والقضائية إلكترونياً (تركي، 2019)

فقد وضعت القواعد المقررة في قانون الإجراءات الجزائية لإظهار الحقيقة والتأكد من وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبيها ولا يأتي تحقيق هذه الغاية إلا إذا كانت هناك قواعد قانونية أخرى تضمن تطبيقها فكيف يمكن الوصول إلى تحقيق التوازن والتوفيق بين مصلحتين متعارضتين جديرتين بالحماية على حد سواء مصلحة المجتمع في حماية أمنه واستقراره في توقيع العقاب على المتهم ومصلحة المتهم في حماية حقوقه وحرياته الفردية من التعدي عليها وانتهاكها عند مباشرة إجراءات التحقيق في حالة بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية (سرور، 2016) ونوضح ذلك في المطالب التالية:

المطلب الأول: ضمانات تكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجه إليه بالاتهام

المطلب الثاني: بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية

المطلب الأول: ضمانات تكفل حق المتهم في استلام الإشعارات الإلكترونية الموجه إليه بالاتهام

ينضمن القانون إجراءات لحماية حقوق الأفراد ومصالحهم المشروعة لكن هذه الإجراءات قد لا تضمن دائماً حماية المتهمين الذين لم تصل إليهم الإعلانات الإلكترونية أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية عن ارتكابهم جرائم جنائية سجلت ضدّهم لعدم إمكانية وصول إعلان التبليغ إليهم أو بالتعميم عليهم لعدم إمكانية الوصول إليهم والاعتماد على الرسائل النصية ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية:

إن الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم الجنائية ليست فعالة دائماً؛ إذ لا يمكن التأكد من صحة رقم الهاتف المحمول للشخص المطلوب تبليغه؛ نظراً لأنه إن كان ذلك الشخص لديه مشاكل مادية ومتراكم عليه الديون أو إقامته لدى الدولة منتهية فإن شركة الاتصالات أو شركة دو (DU) المسؤولة عن خدمات الهاتف المحمول في الدولة تقوم بقطع الخدمة عن الهاتف فلا يمكن استلام الرسالة النصية، إضافة إلى أنه لا يوجد دليل مادي على الإفادة باستلام الرسالة النصية، إضافة إلى سوء الخدمة الإلكترونية في عدم القدرة على إرسال لتعطل السيستم في النيابة العامة أو لتأخر السيستم في إرسال الرسائل (تركي، 2023)

على الرغم من أن المادة (31) من الدستور الإماراتي تنص على سرية وسائل الاتصالات، وعلى الرغم من أن الدولة تعتمد على الوسائل التكنولوجية لجمع ومعالجة المعطيات الشخصية لمواطنيها مثل بطاقات الهوية الرقمية جوازات السفر البيومترية الإلكترونية، ورخص القيادة، وأرقام الهواتف المحمولة المرتبطة بالهوية الإماراتية وكذلك البريد الإلكتروني المتربطاً بالهوية الإماراتية بالإضافة إلى ربط جميع الخدمات الحكومية الإلكترونية بعضها البعض، إلا أنه تنقطع خدمات الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت والبريد الإلكتروني عندما تنتهي إقامة الوافد داخل الدولة، فكيف يمكن الوصول إليه للتبليغ إذا كان الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في اتمام الإجراءات الجزائية ومن هنا قد تنشأ صعوبات في مرحلة إثبات حقيقة الجريمة (تركي، 2015)

حيث يعتبر الإعلان الإلكتروني منتجاً لأثاره من تاريخ إرسال البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية الهاتفية ومن تاريخ وصول الفاكس ومن تاريخ تحقق المكالمات المسجلة الصوتية أو المرئية وفقاً للمادة (9/القرار الوزاري رقم 259) وتتعلق إجراءات تطبيق العمل الإلكتروني في قانون الإجراءات الجزائية وفقاً لسياسة العمل بالتقنية الحديثة بأحدث مظاهر الأعمال في الشبكة الإلكترونية التي تم الاعتماد عليها في إتمام الإجراءات (تركي، 2022)

يؤكد نص المادة (9/القرار الوزاري رقم 259/2019) على ضرورة التأكد من تسليم الإعلان أو التبليغ الإلكتروني بكافة الطرق الواردة في نص المادة ويبرز النص أنه يجب على الإجراءات الجزائية الإلكترونية ضمان العدالة الجنائية دون انتهاك حقوق المتهم. كما يوضح أن الدليل الإرشادي لاستخدام التقنية عن بعد (القرار الوزاري رقم 259/2019) ينص على أن الإعلان الورقي يكون ضرورياً إذا تعذر استخدام وسائل التقنية الحديثة، مع التأكد من أن وسيلة الاتصال خاصة بالمعلن إليه وأنه يبلغ من العمر 18 عاماً أو أكثر (قرار 259، 2019)

إذ إنَّ عدم التأكد من استلام الشخص المطلوب إبلاغه قد يؤدي إلى تغييرات في القضية، ويعرض أشخاصاً للمساءلة القانونية بسبب أخطاء في البريد الإلكتروني أو رقم الهاتف. يَشدد على أهمية تحديد هوية الشخص المطلوب تبليغه بشكل دقيق، بما في ذلك الاسم، العنوان، والمهنة. يشير أيضاً إلى أن الإجراءات المجهولة تفتقر إلى تحديد هوية الشخص (الحسيني، 1993)

وفي ذلك قضت المحكمة الاتحادية العليا بأنه وفقاً لنص المادة 159 من قانون الإجراءات الجزائية الاتحادي، يجب إعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المتهم أو في محل إقامته أو عمله بالطرق المقررة لأن الطاعن قد كلف بالحضور أمام محكمة الاستئناف بورقة تكليف لم تثبت فيها محل إقامته ومهنته ومكان عمله، وسلمت لوكيله لجلسة 30 /7/ 2006 بينما نُظِر الاستئناف بجلسة 29 /7 /2006، وثبت في محضر الجلسة غياب المستأنف ضده رغم إعلانه، فإن إجراءات إعلان الطاعن بالحكم المستأنف قد شابها البطلان إضافة إلى ذلك، شاب الحكم المطعون فيه تناقض بين الأسباب والمنطوق، إذ قضى المنطوق بحبس الطاعن ستة أشهر، بينما ورد في الأسباب والمعطيات الحكم بحبسه شهراً، مما يوجب نقض الحكم مع الإحالة دون الحاجة لبحث أسباب الطعن الأخرى. لذلك، حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة الدعوى إلى محكمة الاستئناف لنظرها بهيئة مغايرة (الطعن، رقم 26 لسنة 29 بطلان الإعلان، 2022)

كما أكد القضاء المصري في الطعين رقم 282 و727 لسنة 73 قضائية جزائي أن إعلان المتهم يجب أن يكون لشخصه. إذا لم يُعلن المتهم لشخصه وتخلف عن الحضور في الجلسة الأولى للاستئناف، يجب على المحكمة تأجيل النظر لإعادة إعلانه. إذا لم تفعل المحكمة ذلك وقضت في الاستئناف، يكون الحكم معيباً ويستوجب النقض لابتثائه على إجراء باطل (الطعين، 2005)

ثانياً- ضمانات تكفل سلامة الإجراءات الجزائية:

يهدف النظام القضائي في الإمارات إلى احترام حرية الإنسان وحقوقه؛ إذ إنَّ الأصل في المتهم البراءة حتى تثبت إدانته بحكم قضائي بات. يتم تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية لتحقيق نظم موحدة للمعاملات الرقمية، واستخدام معلومات رقمية مشتركة وتبني التبادل الإلكتروني في المعاملات الجنائية (الأمين، 2016)

الإجراء الجنائي هو نواة الخصومة الجنائية؛ إذ يتم تنظيم الخصومة الجنائية من خلال العديد من الإجراءات الجزائية، وتستهدف هذه الإجراءات إدراك الحقيقة الواقعية في الدعوى الجزائية سواء بتقدير براءة المتهم أو بالكشف عن إدانته، فقد نظم المشرع هذه الإجراءات الجزائية على نحو دقيق بالنظر إلى خطورتها وحساسيتها ارتباطها بالحقوق والحريات

الفردية ولكي تنتج هذه الأعمال أثارها القانونية المرجوة؛ فلا بد أن تتخذ بالمطابقة للنموذج التشريعي الذي إرتأه المشرع ذلك أن الإجراء الجزائي له مقومات موضوعية وشروط شكلية وعند الاعتراف بالإجراء الجزائي على نحو يرتب آثاره القانونية رهن بتوفير هذه المقومات وتلك الأشكال؛ فإذا ما تخلف مقوم أو شكل، قيل: إن الإجراء معيب، ومن ثم لزم البحث عن جزاء إجرائي يعلن هذا العيب ويهمل الإجراء المعيب (البدرات، 2022)

فالعمل الإجرائي هو العمل القانوني الذي يرتب القانون عليه مباشرة أثرا في إنشاء الخصومة أو تعديلها أو انقضائها، سواء كان داخل الخصومة أو مههدا لها المقررة في الدعوى (سرور، 2016)، وتعرف وهو يمثل صورة عملية لكل إجراء من الإجراءات الجزائي الإجراءات الجزائية بأنها تلك الخطوات العملية المحكمة؟ بالقواعد والأحكام الشرعية التي تحكم الدعوى الجنائية من حيث إجراءات مباشرتها منذ وقوع الجريمة وحتى تنفيذ الحكم على أيدي السلطات المختصة (سرور، 2016) كما عرف العمل الإجرائي بأنه مجموعة القواعد التي تحدد الوسائل وتبين الطرق التي تكفل ضبط الجريمة وملاحقة مرتكبيها وتقديمهم للمحاكمة أمام المحاكم المختصة من جهة والتي تضمن لهم حق التقاضي وسلوك كافة سبل الطعن المقررة في النظام من جهة أخرى (شناق، 2015)

مما يتطلب من المشرع الاتحادي تنظيم المادة المتعلقة بإعلان الخصوم بحيث يكون الإعلان بالمواعيد الإجرائية بصيغة تقليدية عبر المحضرين، وعدم الاعتماد على الوسائل الحديثة مثل المكالمات المسجلة أو الرسائل النصية أو البريد الإلكتروني. يعود ذلك إلى تعذر استمرارية استخدام الخصوم أو المدعى عليهم لخدمات الهاتف نظراً لانقطاع الخدمة عن المتعثرين في الدفع، مما يشكل عائقاً أمام الحصول على الخدمات الإلكترونية

إن اعتماد التبليغ الإلكتروني يتطلب استخدام وسائل معينة لتحقيق الهدف المبتغى وهو تبليغ المعني بالأمر في قضيته وقد نصت المادة (9/ قرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019) المتعلق بعصرنة العدالة على طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحركات بالطرق الإلكترونية إلى جانب الطرق التقليدية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، وتختلف آلية التبليغ الإلكتروني باختلاف الزمان والمكان وحسب الوسيلة المستخدمة؛ إذ تطورت من استخدام الوسائل التقليدية في التبليغ الشيء الذي جعلها قاصرة عن تلبية احتياجات العمل في ظل التطور التكنولوجي المعاش إلى الانتقال إلى استخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الحديثة وفق ما تمليه الضرورات والواقع المعاش، إلا أن هذا لا يكفي، بل لا بد من بيان الأثر القانوني لهذا التبليغ وماله من حجية تثبته اتجاه المخاطبين به

وترى الباحثة أن عدم التأكد من استلام الشخص المطلوب إبلاغه قد يؤدي إلى تغييرات في القضية، ويعرض أشخاصاً للمساءلة القانونية بسبب أخطاء في البريد الإلكتروني أو

رقم الهاتف، كما أن المادة رقم (9/ قرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019) المتعلقة بعصرنة العدالة على طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحاررات بالطرق الإلكترونية يجب أن تدرج رسمياً بنص مواد قانون الإجراءات الجزائية

المطلب الثاني: بطلان إجراءات الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية

إن القواعد المقررة في قانون الإجراءات الجزائية وضعت لإظهار الحقيقة والتأكد من وقوع الجريمة ونسبتها إلى مرتكبيها ولا يأتي تحقيق هذه الغاية إلا إذا كانت هناك قواعد قانونية أخرى تضمن تطبيقها هذه القواعد هي التي تحدد المخالفات التي تلحق وتصيب إجراءات التحقيق وتجعلها معرضة لعدم تحقق الغاية التي قصدتها المشرع مما يجعلها معيبة (عبدالمعزم، 2002)؛ ومن ثم يحق أن يطبق عليها أحد الجزاءات الإجرائية وأهمها البطلان عند عدم المطابقة بين الإجراء الواقع وبين نموذج المنصوص عليه قانوناً مما يعني أن ثمة مخالفة إجرائية. وقد اهتم المشرع بتقرير جزاء لهذه المخالفة الإجرائية إذا أدى هذا الإخلال إلى تفويت الغاية التي تستهدفها هذه القواعد، ونوضح ذلك كما يلي:

أولاً- مفهوم البطلان:

إن البطلان هو أحد صور الجزاءات التي تلحق الإجراءات الجزائية المعيبة التي اتخذت في إطار الخصومة الجزائية متى افتقرت هذه الإجراءات إلى أحد مقوماتها الموضوعية أو تجردت من أحد شروطها الشكلية ويترتب على بطلانها الحيلولة دون ترتيب آثارها القانونية التي كان يمكن ترتيبها فيما لو وقعت صحيحة (صخري، 2005)

وقد عرف البطلان بأنه جزاء إجرائي يلحق كل إجراء معيب وقع مخالفاً للقانون ومخالفاً للنظام العام فيعوقه عن أداء وظيفته ويجرده من آثاره القانونية التي كان يمكن ترتيبها فيما لو وقع صحيح (صخري، 2005)، ويعرف البطلان بأنه تكييف قانوني لعمل يخالف نموذج القانوني مخالفة تؤدي إلى عدم إنتاج الآثار التي يربتها القانون إذا كان كاملاً (الحسيني، 1993)

والبطلان هو جزاء عدم ترتيب الأثر القانوني الذي نصت عليه القاعدة الإجرائية؛ لأن العمل الإجرائي المتخذ بناء عليها لم يستكمل شروط صحته أو شكله أو صيغته أو الكيفية المنصوص عليها في القانون فيصبح الإجراء وما يترتب عليه من إجراءات لا قيمة لها قانوناً (ثروت، 2003)

ثانياً- الإجراءات المتبعة في الإعلان بوسائل التقنية الحديثة أو التبليغ الجزائية الرقمية:

أوضح قانون الإجراءات الجزائية قواعد البطلان في الباب الخامس في المواد من (221 إلى 228) وفي تلك المواد حدد في المادة (221/إجراءات جزائية) أوجه البطلان

وفي المادة (222/إجراءات جزائية) حالات التمسك بالبطان المتعلق بالنظام العام وفي المادة (223/إجراءات جزائية) البطان غير المتعلق بالنظام العام وحالات البطان العامة (إجراءات 45، 2023)

وقد يعتمد البطان النسبي على تحقق الضرر بمصلحة الخصم فإذا لم يكن هناك نص صريح على البطان أو إذا ثبت تحقق الغاية من الإجراء رغم العيب، لا يحكم بالبطان وباستقراء نصوص قانون الإجراءات الجزائية، يمكن حصر أهم الضوابط والقواعد التي تحكم صحة الدفع بالبطان النسبي الخاص بالأعمال الإجرائية الجزائية، وتتضمن وجود نص، أو عدم تحقق الغاية من الإجراء، أو عدم ثبوت رضا أو عدم توفر الصفة والمصلحة في الدفع بالبطان، إضافة إلى ضرورة أن يكون الدفع في الميعاد الصحيح (إجراءات 45، 2023).

1. وجود نص: البطان يأخذ شكلين: القانوني والذاتي. يشترط النص على البطان للحكم به تجنباً لتحكم القضاة. بينما يعطي الاتجاه الآخر القاضي صلاحية تقدير حالات البطان وفق الظروف.

2. عدم تحقق الغاية من الإجراء: يجب أن يحقق الإجراء الغاية المرجوة منه، وإلا يعتبر باطلاً. الإجراء ليس شكلياً بل يهدف لتحقيق مصلحة معينة. إذا تحققت الغاية رغم العيب، لا يحكم بالبطان. يعتمد تقدير صحة الإجراء على القاضي (إجراءات 45، 2023).

تم استخدام الرقمنة كإجراء إصلاحي لتحقيق العدالة الجنائية لتسهيل التواصل بين مختلف الفاعلين في ميدان القانون والقضاء وتم استخدام هذه التكنولوجيا في جميع الأنشطة الإجرائية الجزائية وتم الاعتماد على التبليغ الإلكتروني أو الإعلان بوسائل التقنية الحديثة عند إحالة الدعوى إلى محكمة الجنايات المختصة تأمر المحكمة بإعلان المتهم والشهود باليوم الذي يُحدده رئيس الجلسة لنظر الدعوى، وتتولى النيابة العامة تكليفهم بالحضور وفقاً للمادة (197/ إجراءات جزائية)

ولكن إذا لم يحضر المتهم في الجناية يوم الجلسة بعد إعلانه قانوناً بأمر الإحالة وتكليفه بالحضور، يكون للمحكمة أن تحكم في غيبته، ويجوز لها أن تؤجل الدعوى وتأمر بإعادة تكليفه بالحضور وفقاً للمادة (199/ إجراءات جزائية) ويكون لكل من المحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة في الجنب وللمخالفات خلال (7) سبعة أيام من تاريخ إعلانه بالحكم وذلك بتقرير في القلم الجزائي بالنيابة العامة الواقعة في دائرة المحكمة التي أصدرت الحكم يُحدد فيه تاريخ الجلسة التي حددت لنظر المعارضة ويعتبر ذلك إعلاناً بها ولو كان التقرير من الوكيل

وفقاً للمادة (229/ إجراءات جزائية) وفي ذلك قضت المحكمة العليا الفلسطينية بأن الحكم المطعون مخالف للقانون لبطلان إجراءات التبليغ وعدم تبليغ الطاعن جلسات المحاكمة (الطعن، 2022) يُحدد القلم الجزائي للمستأنف في تقرير الاستئناف تاريخ الجلسة التي حددت لنظره ويعتبر ذلك إعلاناً بها ولو كان التقرير من الوكيل، وتقوم النيابة العامة بإخطار الخصوم الآخرين بالجلسة التي حددت. إذا كان المتهم محبوساً، وجب على النيابة العامة نقله في الوقت المناسب إلى المنشأة العقابية الموجودة بها محكمة الاستئناف، وعلى محكمة الاستئناف الفصل في الاستئناف على وجه السرعة وفقاً للمادة (236/ إجراءات جزائية)

وفي ذلك أكدت المحكمة الاتحادية العليا بطلان الإعلان بالنشر في الصحف ما لم تستنفذ جميع الوسائل الأخرى لإعلام الخصم بمحل إقامته أو عمله، الإعلان بالنشر هو طريق استثنائي لمواجهة ظروف معينة حيث تصبح الوسائل الأخرى غير مجدية. قضت المحكمة ببطلان الحكم المستأنف وإلغاء جميع الإجراءات اللاحقة له إذا لم يتم الإعلان (الأمين، 2016)

وترى الباحثة التوجه إلى المشرع الاتحادي بإضافة نص الاعتماد على التبليغ أو الإعلان التقليدي وليست الإلكترونية في قانون الإجراءات الجزائية، وضرورة التأكد من استلام الشخص المطلوب إبلاغه

الخاتمة

استبدلت الدولة الإجراءات الجزائية التقليدية إلى وسائل تكنولوجية حديثة عبر المعاملات الرقمية والتقنية والبريد الإلكتروني والرسائل النصية والاتصالات عن طريق لغة الحاسوب والإنترنت واستخدمت أجهزة وتقنيات متطورة في الإجراءات الجزائية.

ونظراً لأن الإجراءات الجزائية لها أهمية كبيرة في ضمان سير العدالة وضبط الدعوى في جميع مراحلها القانونية، بدءاً من تحريكها ومروراً بمراحل الاستدلال والتحقيق، وصولاً إلى صدور حكم نهائي واجب التنفيذ. مع ذلك، قد تعترض هذه الإجراءات الجزائية الإلكترونية حالات من البطلان نتيجة لعيوب قد تصيب أحد مقومات أو عناصر أو شروط العمل الإجرائي الإلكتروني الأساسية، سواء كان ذلك في الشخص أو المحل أو السبب. لذا، من الضروري تحقيق التوازن بين مصلحة السلطات العامة القائمة على الدعوى ومصالح الأفراد، بحيث لا يؤدي تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة إلى ظلم الأفراد ولعل من أهم وسائل تحقيق هذا التوازن هو تجريد الإجراءات الباطل من أي قيمة قانونية، مما يضمن عدم تأثيره على سير العدالة بشكل صحيح.

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً- النتائج:

1. يعد التبليغ إجراءً أساسياً في الدعوى الجزائية ولا تستطيع المحكمة النظر في الدعوى دون التحقق من اكتمال إجراءات التبليغ. مع اعتماد الوسائل الإلكترونية في التبليغات القضائية، مثل الرسائل النصية عبر الهاتف المحمول، والبريد الإلكتروني، أو عن طريق الحسابات المسجلة في الأنظمة الآلية الحكومية، يتم تحسين كفاءة وسرعة عملية التبليغ.
2. سلامة إجراءات التبليغ ودورها في تحقيق العدالة تؤدي سلامة إجراءات التبليغ إلى ضمان العديد من الإجراءات الجوهرية وتعزيز فعالية العديد من المبادئ مثل حقوق الدفاع وتقريب القضاء من المتقاضين، مما يساهم في تحقيق عدالة سريعة وربط الصلة بين العمل القضائي والمتقاضين حتى في غيابه عن كافة الإجراءات.
3. برز التبليغ الإلكتروني مع تطور التحقيق الجنائي والتقاضي الإلكتروني بفضل التكنولوجيا، مما أدى إلى الانتقال من تقديم الخدمات والمعلومات بشكلها الورقي التقليدي إلى الشكل الإلكتروني، ومن ثم تحسين أداء جهاز العدالة والنيابة العامة والقضاء من خلال تقليل الزمن المستغرق في الإجراءات القانونية.
4. تأخير التبليغ يمكن أن يعيق إجراءات التقاضي وينتهك حقوق الإنسان؛ مما قد يؤدي إلى تقادم الدعوى أو العقوبة فتضيع الحقوق ويفلت المحكوم عليه من العقاب مما يمس بمصداقية القضاء.
5. إن الأساليب الإلكترونية لمتابعة الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم الجنائية ليست فعالة دائماً؛ بالإضافة إلى ذلك، قد تنشأ صعوبات في مرحلة إثبات حقيقة الجريمة.
6. أن الأساليب الإلكترونية ليست دائماً فعالة إذ قد تواجه صعوبات في التأكد من استلام المتهم للإعلانات، مما قد يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان.
7. من المتوقع أن يؤدي استخدام التبليغ القضائي الإلكتروني إلى انخفاض كبير في عدد الأحكام الغيابية وما يترتب عليها من آثار سلبية على سير العمل القضائي إلا أنه غير فعال؟ بشكل دائم.

8. يسهم التبليغ القضائي الإلكتروني في تسريع عملية إنجاز الدعوى القضائية، مما يؤدي إلى تحقيق عدالة ناجزة وسريعة، وهو ما يتطلع إليه كل من المتقاضين والقضاء.

التوصيات

توصي الباحثة بما يلي:

1. التوجه إلى المشرع الاتحادي بإضافة نص الاعتماد على التبليغ أو الإعلان التقليدية؛ وليست الإلكترونية في قانون الإجراءات الجزائية، وضرورة التأكد من استلام التبليغ.
2. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة إضافة نص المادة رقم (9/ الواردة في القرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019 والمتعلق بتنظيم إجراءات التقاضي الإلكتروني في الإجراءات الجزائية والمتعلق بعصرنة العدالة على طرق التبليغ وإرسال الوثائق والمحرمات بالطرق الإلكترونية والتقليدية في حالة التعذر الإرسال الإلكتروني.
3. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة إنشاء جهة قضائية متخصصة لتطوير وسائل الاتصال الحديثة بما يخدم مرفق القضاء ويحقق مصالح المتقاضين.
4. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة تعديل قانون الإجراءات الجزائية وتكييفه ليتماشى مع قانون مكافحة الجرائم والشائعات الاتحادي لسنة 2022، وقانون خدمات الثقة رقم 45/ لسنة 2021 والقرار الوزاري رقم 259 لسنة 2019، حيث يعتبروا حجية في التبليغ الإلكتروني.
5. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة النص في قانون الإجراءات الجزائية على التبليغ الإلكتروني كإجراء قضائي مساوي في الحجية للتبليغ التقليدي الرسمي مع التأكد من كيفية التسليم للطرف المعني.
6. التوجه إلى المشرع الاتحادي بضرورة النص على عدم فصل خدمات الهاتف المحمول وخدمات الإنترنت عن الهاتف الرئيسي المسجل بالهوية الإماراتية حتى يمكن الوصول إلى المعني للتبليغ بالطرق الإلكترونية لتعزيز الوعي الإلكتروني في المجتمع والتعريف بمزايا النظام الإلكتروني وفوائده في خدمة قطاع العدالة.
7. دعم الأسس القانونية والبشرية والمادية والمعنوية لتكريس التبليغ الإلكتروني، لما له من مزايا تسهم في ترقية العدالة وتطويرها.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم، خالد ممدوح (2010). حجية البريد الإلكتروني في الإثبات . دار الفكر الجامعي. ص 36.
- الأمين، محمد (2016). نشر الإعلان في الصحف يشترط استنفاد الوسائل الأخرى. الاتحادية العليا .
- البدرات، محمد بن احمد (2022). التبليغ القضائي عبر الوسائل الإلكترونية في النظام السعودي. مجلة البحوث الفقهية، ص 348.
- تركي، منى (2015). استخدام الوسائل الإلكترونية . في ابرام عقود التجارة الدولية. مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، 7(4)، ص 310-330.
- تركي، منى كامل (2019). تقنية الاتصال. عن بعد في التحقيق الجنائي والتفاضي عن بعد وفقاً لأحكام القانون الاتحادي رقم (5) لسنة 2017. دار النهضة العربية.
- تركي، منى (2022). رقمنة الهوية . الوطنية بين حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي وتصميم النظام. المؤتمر العلمي الدولي تحت عنوان الرقمنة والقانون تطلعات المستقبل في الدول العربية. يوليو 2022، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة القاضي عياض، (الصفحات ص 229-204). مجلة القانون والأعمال.
- تركي، منى (2023). الحماية الجنائية للجرائم (الحماية الجنائية لتكون للجرائم بل من الجرائم؟) المسجلة على الأنظمة الإلكترونية، دار المنى للنشر والتوزيع. ص 156.
- ثروت، جلال (2003). نظم الإجراءات الجنائية. دار المطبوعات الجامعية الجديدة . ص 537.
- الحسيني، مدحت محمد (1993). البطلان في المواد الجنائية. دار المطبوعات الجامعية . ص 17.
- سرور، أحمد فتحي (2016). الوسيط في شرح الإجراءات الجزائية. دار النهضة العربية. ص 425.
- السندي، أحمد علي محمد و ربابعة، عبدالله محمد (2019). التبليغ القضائي الإلكتروني وحجته في النظام السعودي : دراسة مقارنة بالقانون الإماراتي [رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية].
- شناق، زكي محمد (2015). الوجيز في نظام الإجراءات الجزائية السعودي في ضوء نظام الإجراءات الجزائية. دار الحافظ. ص 125.
- سخري، مصطفى (2005). موسوعة المرافعات المدنية والتجارية والإدارية والجنائية، دراسة نظرية وتطبيقية (2). المكتب الجامعي الحديث. ص 822.
- طارق، يحيى (2023). الضمانات الرقمية المستحدثة في عصرنة العدالة حجية ثبوتية لإرساء أحكام التبليغ الإلكتروني كمقترح إجرائي قضائي. مجلة البحوث القانونية والإقتصادية (في أي دولة أو مدينة أو جامعة؟)، 6(2)، ص 425.
- عبد المنعم، سليمان (2002). بطلان الإجراءات الجنائي محاولة تأصيل أسباب البطلان في ظل قضاء النقض في مصر ولبنان وفرنسا. دار الجامعة. ص 526-527.
- كبيش، عبدالسلام (2024). وسائل التبليغ القضائي الإلكتروني. دائرة البحوث والدراسات والقانونية والسياسية، 80(1)، ص 337-350.
- المطروشي، أحمد (2021). الامتناع عن التبليغ بالجرائم الماسة بأمن الدولة في التشريع الإماراتي«دراسة تحليلية».

مجلة جامعة الشارقة، 18(1). <https://doi.org/10.36394/jls/11.23.v18>

- الطعن (2022). رقم 26 لسنة 29 بطلان الإعلان. أبوظبي: استغلال خدمات اتصالات بغير حق بالجلسة العلنية المنعقدة في يوم الإثنين 26/5/2022 م بمقر المحكمة الاتحادية العليا / أبوظبي.
- الطعن (2022). جزاء رقم 513 لسنة 2021 . فلسطين: المحكمة العليا الفلسطينية محكمة النقض جزاء - الإجراءات الجزائية - أصول التبليغ بتاريخ 24 إبريل 2022 محكمة النقض .
- الطعن (2005). رقمي 282، 727 لسنة 73 القضائية. القاهرة: محكمة النقض المصرية .
- قرار 259 (2019). الدليل الإجرائي. أبوظبي: القرار الوزاري رقم 259 في شأن تنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية والاتصال عن بعد في الإجراءات الجزائية.
- مرسوم اجراءات 45 (2023). بقانون اتحادي رقم (45) سنة 2023 في شأن تعديل بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية. الصادر بالمرسوم بقانون اتحادي رقم 38 لسنة 2022 عدل المواد 107، 308، 350، 362، 369، وزارة العدل.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

- 'ibrāhīmu khālid mamdūhīn (2010). ḥujjiyyati albarīdi al'iliktirūniyyi fī al-'ithbāti . dāru alfikri al-jāmi'iyyi ṣ 36.
- al-'āmīnu muḥammadun (2016). nashru al-'ilāni fī al-ṣuḥufi yashtarītu astinfāda al-wasā'ili al-'ukhrā aliātīhādiyyati al-'ulyā .
- albadrātu muḥammadu bnu aḥmd (2022). al-tablīghu alqadā'iyyu 'abra alwasā'ili al'iliktirūniyyati fī al-nizāmi al-su'ūdiyyi mijallatu albuḥūthi alfiqhīyyati ṣ 348.
- turkiyyun minan (2015). astikhdamu alwasā'ili al'ilktirūniyyati . fī abriām 'uqūdi al-tijārati al-dawliyyati mijallatu almuḥaqqiqi alḥuliyyi lil-'ulūmi alqānūniyyati wa-l-siāsiyyati 7(4) ṣ 310- 330.
- turkiyyun minā kāmīl (2019). tiqniyyatu al-ittiṣāli 'an bu'dīn fī al-taḥqīqi aljuni'i't wa-l-taqāḍi 'an bu'dīn wafqan li'aḥkāmi alqānūni alitaḥiddī raqmi (5) lisanati 2017. dāru al-nahḍati al'arabiyyati
- turkiyyun minā (2022). raqminatu alhū'iyyati . alwaṭaniyyatu bayna ḥimāyati almu'tayāti dhāti al-ṭāba'ī al-shakhṣiyyi wataṣmīmi al-nizāmi almu'tamaru al'ilmīyyu al-dawliyyu taḥta 'unwāni al-raqmanatu wa-l-qānūni taḥallu'ātu almustaqbali fī al-dū'ali al'arabiyyati yūlyū kulliyyatu al'ulūmi alquanwinnayī wa-l-iaqtisādiyyati wa-l-iajtimā'iyyati jāmi'atu alqāḍi fāḍin (al-ṣafaḥātu ṣ 204-229). mijallatu alqānūni wa-l-'ā'māli
- turkiyyun minan (2023). alḥimāyatu aljinā'iyyatu lil-jarā'imiālḥimāyatu aljinā'iyyatu latakūnu lil-jarā'imi bal mina aljarā'imi almusajjalati 'alā al'anzimati al'ilktirūniyyati dāru almunā lil-nashri wa-l-tawzī'i ṣ 156.

- thrwṭ jalāl (2003). nazmi al-'ijrā'āti al-janā'iyati dāru almaṭbū'āti aljāmi'iyati aljadīdati . ṣ 537.
- alḥusayniyyu madaḥṭ muḥammadin (1993). albuṭlānu fī almawāddi al-jinā'iyati dāru almaṭbū'āti aljāmi'iyati . ṣ 17.
- surūrun 'aḥmadu futhī (2016). al-wasiṭi fī sharḥi al-'ijrā'āti al-jazā'iyati dāru al-nahḍati al-'arabiyyati ṣ 425.
- alsunaydiyyu 'aḥmadu 'alī muḥammadin wa rubāba'atu 'bdālīl muḥammadin (2019). al-tabliḡhu alqaḍā'iyu al'iliktirūniyyi waḥujjiyyatuhu fī al-nizāmi al-su'ūdiyyi : dirāsatan muqāranatun biāalquāniwn al'imāarittī [risālatu miājastyr jāmi'atu nā'uyfin al'arabiyyati lil-'ulūmi al'amniyyati
- shnāq zky mḥmd (2015). al-wjyz fy nẓām al-'ijrā'āt al-jzā'iya al-s'wdy fy ḍw' nẓām al-'ijrā'āt al-jzā'iya dār al-ḥāfẓ ṣ
- ṣakhriyyun muṣṭafā (2005). mawsū'atu almurāfa'āti almadaniyyati wa-l-tijāriyyati wa-l-'idāariy#ta wa-l-jinā'iyati dirāsatan nazāriyyatun wataṭbiqiyyatun (t2). almaktabu aljāmi'iyi alḥadīthi ṣ 822.
- tāriqun yuḥyī (2023). al-ḍamānātu al-raqmīyyatu almustaḥadutha fī 'aṣranati al'adālati ḥujjiyyatun thubūtiyyatun li'irsā'i 'aḥkāmi al-tabliḡhi al'iliktirūniyyi kamuṭtariḥin 'ijrā'ī qaḍā'ī mijallatu albuḥūthi alqanwinnayī wa-l-'iḡṭasiddayī (fiā 'āi dawlatin 'aw madīnatin 'aw jāmi'atin 6(2), ṣ 425.
- 'abdu almun'imi sulaymānu (2002). bṭlān al-'ijrā' al-jnā'ī muḥāwalatu ta'aṣili 'asbābi albuṭlāni fī ḡilli qaḍā'ī al-naqḍi fī miṣra walubnān wafaransā dāru aljāmi'ati ṣ 526-527.
- kubaysh 'ubadāalslām (2024). wasā'ilu al-tabliḡhi alqaḍā'iyi al'iliktirūniyyi dā'iratu albuḥūthi wa-l-dirāsāti wa-l-qḡianwinnayī wa-l-siāsiyyati 80(1) ،ṣ- 350.
- almaṭrūshiyyu 'aḥmadu (2021). aliāmṭinā'u 'ani al-tabliḡhi bi-l-jarā'imi almāssati bi'amni al-dawlati fī al-tashrī'i al'imāarittīdirāsatan taḥlīliyyatun mijallatu jāmi'ati al-shāriqati 18(1). <https://doi.org/10.36394/jls.v18.i1.23>
- al-ṭ'n (2022). raqmu 26 lsna 29 buṭlānu al'i'lāni 'abwẓby astighlālu khidmāti aṭṣiāalāat bighayri ḥaqqin bi-l-jalsati al'alaniyyati almun'aqḍati fī yawmi al'ithnayni 26/5/2022 m bimaqarri almaḥkamati aliāttiḥādiyyati al-'lyā / 'abw ẓby
- al-ṭ'ni (2022). jazā'un raqmu 513 lisanati 2021 . filasṭīnu almaḥkamatu al'ulyā alfilasṭīniyyatu maḥkamatu al-naqḍi jazā'un - al'ijrā'ātu aljizā'iyatu - uṣūlu al-tabliḡhi bitāriḫi 24 'ibrayla 2022 maḥkamatu al-naqḍi .
- al-ṭ'nayni (2005). raqmay 282727 ، lisinti 73 alqaḍā'iyati alqāhiratu maḥkamatu al-naqḍi almiṣriyyatu .

qarāru (2019). al-dalīlu al'ijrā'ī 'abwḥby alqarāru alwizāriyyu rḡmu 259 fī sha'ani tanzīmi al-taqāḍi biāstikhdāmi alwasā'ili alilkatriwwaniya wa-l-iāttiṣāli 'an bu'din fī al-ajriā'āat aljazā'iyati marsoom ajrā'āt (2023). Be qanwn ady r (45) sna 2023 fī sha'ani ta'dīli ba'di 'akām qanwn ā'āt aljazā'iyati 'abw ḥby adr bi-l-marsūmi be qanwn ady r 38 Isna 2022'dl al-mwād 107,308 ، ،369 ،362 ،350wzāra al'adli

The Legitimacy of Electronic Notification Procedures in Criminal Cases: an Analytical Study

Muna Salim Alwasmi⁽¹⁾

Abstract:

The study aimed to clarify the effectiveness of adapting the Criminal Procedure Law to the digital reality and discuss cases of notification or announcement by modern technological means in electronic procedural work, as well as the potential for invalidating criminal procedures that rely on these means. The study also discussed cases of invalidity due to defects that may affect one of the basic conditions of electronic procedural work, stressing the need to achieve a balance between the interests of public authorities and the interests of individuals to ensure the proper administration of justice.

The study used both the descriptive-analytical approach and the inductive approach to analyze legal texts and extrapolate the effects of notification through modern technology. One of the most important results was that electronic methods for following up on criminal procedures and combating criminal offenses are not always effective, and may cause difficulties in proving the crime, potentially exposing the accused to the loss of their constitutional rights.

Keywords: Criminal procedures, Notification, Announcement, Modern Technology means, Electronic procedural work, Public interest, Interests of individuals, Justice, Constitution.

(1) College of Law - University of Sharjah (Sharjah – U.A.E.)
gyada.ecc@gmail.com